

مراجعة علمية لكتاب:

الجزور العربية للرأسمالية الأوروبية

تأليف: جين هيك

مراجعة: سعد بن حمدان اللحاني

قسم الاقتصاد الإسلامي

جامعة أم القرى - مكة المكرمة

ملخص

تمثل هذه الورقة مراجعة لكتاب "الجزور العربية للرأسمالية الأوروبية" لمؤلفه جين هيك، والكتاب هو ترجمة عربية للأصل الإنجليزي الذي هو بعنوان:

Charlemagne, Muhammad, and the Arab Roots of Capitalism

في هذا الكتاب يحاول المؤلف أن يوضح الدور الإسلامي في نهضة أوروبا وتخليصها من العصور المظلمة التي عاشتها في القرون الوسطى. وقد أوضح المؤلف كيف أن بداية العصور المظلمة في أوروبا لم تكن بسبب عوامل خارجية بل كانت بسبب عوامل داخلية اجتماعية واقتصادية، وبسبب الدور المتزايد

للكنيسة الذي أضعف روح المبادرة الفردية من خلال تمجيد الفقر وذم الغنى، وبالتالي إلغاء الحوافز الاقتصادية الضرورية للنشاط الاقتصادي. ثم تحدث المؤلف عن التوسع التجاري الإسلامي خلال القرون الوسطى من خلال العديد من الأمثلة، مبينا أن السبب في هذا التوسع يعود إلى اعتراف الإسلام بالتملك الخاص والسوق الحرة ومشروعية طلب الربح والتكسب، مما جعل مجموعة من الأدوات التجارية والمالية تتطور في ظل الدولة الإسلامية، يعضد ذلك أن فقهاء المسلمين قد ابتكروا العديد من الحيل والمخارج للتوفيق بين متطلبات السوق العصرية من جهة وتعاليم الإسلام ومبادئه الأساسية من جهة أخرى. ويوضح المؤلف أنه بذلك تكوّن شكل من أشكال الرأسمالية في الدولة الإسلامية يمجّد العمل والإنتاج، ويسمح بالتملك الخاص والسعي لتحقيق الربح، ويؤمن بالسوق الحرة. ونظراً للتجارة الإسلامية الواسعة مع أوروبا فقد استفاد الأوروبيون من الأفكار والمبادئ الإسلامية التي نقلوها عبر فترة من الزمن وطوروها لتشكل بذلك مشروعاً رأسمالياً يؤذن بانتهاء النظام الإقطاعي الأوروبي. والمؤلف من خلال هذا الكتاب يفند فرضية بيرين التي تقول إن نشوء الدولة الإسلامية وتوسعها قد أثر سلباً على أوروبا فحوّلها إلى نظام إقطاعي أدخلها في عصور مظلمة وانحدار اقتصادي كبير.

تعريف موجز بالكتاب والمؤلف الكتاب

هذا الكتاب بعنوان "الجزور العربية للرأسمالية الأوروبية" هو ترجمة عربية للأصل الإنجليزي الذي هو بعنوان مغاير إلى حد ما:

Charlemagne, Muhammad, and the Arab Roots of Capitalism

شارلمان ومحمد والجزور العربية للرأسمالية

وقد صدرت النسخة الأصلية الإنجليزية من الكتاب في عام ٢٠٠٦م من دار والتر دو غرويتير، أما النسخة العربية فقد صدرت طبعتها الأولى في عام ٢٠٠٨م، ١٤٢٩هـ عن الدار العربية للعلوم ناشرون ومؤسسة كلمة في الإمارات العربية المتحدة. وقد قام بترجمة الكتاب د. محمود حداد، وهو يحمل درجة الدكتوراه في تاريخ الشرق الأوسط. يقع الكتاب في نسخته العربية في ٤٩٥ صفحة، من القطع المتوسط، بما في ذلك المقدمات والملاحق وقائمة المحتويات (النسخة الإنجليزية تقع في ٣٨١ صفحة). وقد قسم المؤلف الكتاب إلى ثلاثة أجزاء تضم ستة فصول تسبقها مقدمة، وهناك مقدمة خاصة للنسخة العربية، وتتلوها خاتمة وعشرة ملاحق ثم قائمة المصادر.

المؤلف

مؤلف الكتاب هو جين هيك (Gene W. Heck). وبحسب التعريف الوارد في النسخة العربية فإن المؤلف حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد، بالإضافة إلى ثلاث شهادات ماجستير من جامعة ميتشيغان، وجامعة غولدن غيت، وجامعة الأردن. وقد قام بالخدمة ضابطاً في الجيش الأمريكي لسنوات عدة في كل من أتيوبيا وتركيا والأردن. وهو يجيد العربية، وقد أمضى سنوات كثيرة مقيماً في الشرق الأوسط، ويعمل حالياً خبيراً اقتصادياً في تطوير قطاع الأعمال في المملكة العربية السعودية إضافة إلى عمله أستاذاً غير متفرغ لمادة التاريخ والحكومات في جامعة ميرلاند. يقول المؤلف عن نفسه في مقدمة الطبعة العربية إنه قد بدأ اهتمامه بالتاريخ الاقتصادي الإسلامي في العصور الوسطى عندما درس في جامعة ميتشيغن على يد البروفيسور أندرو إر كرويتز الذي كان أول من درس التاريخ الاقتصادي الإسلامي، ويقول - أي المؤلف - إن اهتمامه بالتاريخ الاقتصادي الإسلامي تعزز عندما درس في جامعة الأردن في أوائل الثمانينات من القرن الماضي على يد المؤرخ البروفيسور عبد العزيز الدوري.

عرض الكتاب

مقدمة

يقول المؤلف في مقدمة كتابه إن تاريخ القرون الوسطى في الشرق الأدنى، في جانب كبير منه، لم يتسم بالعلمية، فمعظم ما يعتبر اليوم حقيقة كتبه أشخاص غير مؤرخين (جنود، رجال دين، تجار، ونحوهم). وينقل نسا عن برنارد لويس يقول فيه: "لوحظ أن تاريخ العرب قد كتب في أوروبا على وجه الخصوص من قبل مؤرخين يجهلون العربية أو مستعربين يجهلون التاريخ". ويبين المؤلف أن الكتابات حول التاريخ الاقتصادي الإسلامي خلال القرون الوسطى تحتاج إلى مراجعة لإلغاء التراكمات الخاطئة والمؤسفة وتصويب ما وقع من أخطاء في التفسيرات والاستنتاجات، ومنها تلك الاستنتاجات التي تنكر الدور العربي - الإسلامي - في التأثير على التاريخ الاقتصادي الأوروبي في القرون الوسطى. ومن أبرزها وأهمها أطروحة هنري بيرين في أواخر عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، حيث زعزع هذا العالم البلجيكي الشهير - من خلال أطروحته - عالم المتخصصين في تاريخ القرون الوسطى فيما كتبه عن كسوف الحضارة الرومانية من خلال ستار الظلام الاقتصادي الذي أصاب أوروبا في بداية القرون الوسطى. فما هي أطروحة بيرين ؟

أطروحة بيرين

أوضح الكاتب أطروحة بيرين في أكثر من موضع في كتابه، فقد أوجزها في مقدمة الطبعة العربية، وفي مقدمة كتابه الأصل باللغة الإنجليزية، لكنه أوضحها بشكل أكثر في بداية الفصل الخامس حيث عقد مبحثاً بعنوان "هنري بيرين والجدال حول التجارة الأوربية بين الشرق والغرب".

موجز أطروحة بيرين أنه يؤكد أن بروز النظام الإقطاعي لم يكن مع انهيار الإمبراطورية الرومانية في عام ٤٧٦م عندما عزل البربري الجرمانى أدواكر آخر إمبراطور روماني غربي ألا وهو رومولوس أوغسطس، كما هو معروف تقليديا، لأن البنية الاجتماعية والاقتصادية الأوربية بقيت على حالها غير متأثرة لوقت طويل بعد هذا التاريخ. ويؤكد بيرين أن ذلك الأمر حصل في القرن الثامن الميلادي، مستندا في ذلك إلى أدلة تشير إلى أن أصنافا عدة من السلع الفاخرة التي كانت تستوردها أوربا من الشرق ظلت أوربا تستوردها لقرون بعد الغزوات البربرية لأوربا الغربية التي وقعت حوالي عام ٤٧٦م، إلا أنه في عام ٧١٥م توقف التبادل التجاري وظهر مجتمع أوربي جديد قائم على اكتفاء ذاتي ريفي، وهو مجتمع سيعبر عن نفسه لاحقا من خلال أشكال متنوعة موهنة من الإقطاعية. ويشير بيرين إلى أن السبب الرئيسي في الحقيقة يعود إلى مصدر واحد، وهو ظهور الإسلام وفتوحاته التي أدت إلى قطع الطرق القديمة للتبادل التجاري التقليدي بين الدول الأوربية وآسيا، مما ترك أوربا الغربية دون أسواق لتصريف البضائع، الأمر الذي انتهى إلى تراجع اقتصادها ليصبح نظاما إقطاعيا يتميز بمقايسة السلع. يرى بيرين أن الفتوحات الإسلامية كانت السبب وراء الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أوربا ويبين أن هذه العملية التطورية بلغت أوجها يوم عيد الميلاد عام ١٨٣هـ/٨٠٠م مع تتويج شارلمان إمبراطورا لروما - وهو الحدث الذي أسس الإمبراطورية الرومانية المقدسة. ويحاول بيرين أن يبرر أن النبي محمد مهد الطريق لشارلمان وأنه - على حد تعبير بيرين -: يصح القول إنه من غير محمد لم يكن من الممكن تصور شارلمان".

رؤية المؤلف

أوضح المؤلف - نتيجة لهذه الدراسة التي قدمها - أن أطروحة بيرين، السابق بيانها، ليست متماسكة منطقياً، فليس هناك دليل قاطع في مصادر القرون الوسطى يدل على ذلك، بل إن الأدلة تثبت عكس ذلك، وأنه بعد الفتوحات الإسلامية باشر المسلمون ببناء إمبراطورية تجارية كبيرة. وأنهم أمنوا الطلب الاقتصادي الأساسي إضافة إلى العديد من الأدوات التجارية التي أسهمت في انتشار أوروبا من العصور المظلمة. أي إنه عوضاً عن خلق الاقتصاد الغربي من خلال حظر تجاري، كما زعم بيرين، فقد سهل المسلمون عملية إنقاذ الغرب تجارياً عبر سوقهم التجاري النابض وأساليبهم التجارية المتفوقة. ويذكر المؤلف أن المسلمين قد مدوا أوروبا الغربية بالكثير من الركائز الأساسية للرأسمالية، وأن المسلمين - كما يرى المؤلف - نقلوا نسختهم من الرأسمالية التجارية القائمة على السوق الحرة والاعتراف بحافز الربح إلى أوروبا المسيحية عبر المدن الإيطالية، وبذلك تجذرت البذور الأولى للممارسة الرأسمالية الحديثة.

مباحث الكتاب

إذا استنتجنا مقدمة الطبعة العربية فإن الكتاب - كما سبق - يتضمن مقدمة وستة فصول وخاتمة وعشرة ملاحق. وقد جاءت الفصول الستة تحت ثلاثة أجزاء.

جاءت مقدمة الكتاب تحت عنوان "تصدير العقيدة الإسلامية الاقتصادية" أوغالباً ما يعبر المؤلف عن المبادئ والتعاليم والقواعد الشرعية بلفظ العقيدة (Doctrine). يبدأ المؤلف مقدمته بالتساؤل عن الجذور الحقيقية للرأسمالية الغربية؟ مبيناً أن تاريخ العصور الوسطى، خاصة فيما يتعلق بالشرق الأدنى، لم يتسم بالعلمية في غالبه، إذ تمت كتابته من قبل رجال دين أو تجار أو مستكشفين، وهم غير مؤرخين من حيث الأصل، مما راكم صورة خاطئة غير واقعية عن الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى. ثم يعرض المؤلف لأطروحة بيرين

التي سبق بيانها، من أن انهيار أوربا ووقوعها في العصور المظلمة كان نتيجة إرساء الحكم الإسلامي على شواطئ البحر المتوسط. ثم يذكر المؤلف أن دراسته ستظهر خطأ تصور بيرين، بل على العكس ستظهر أن المسلمين قد أمنوا الحافز الاقتصادي والأدوات الاقتصادية التي ساعدت في تخليص أوربا من العصور المظلمة، ويبين كيف أن شكلا قديما وواضحا من الرأسمالية التجارية -على حد تعبيره- قد نما وتطور في أسواق الدول الإسلامية خلال القرون الوسطى، وأن المسلمين قد نقلوا نسختهم الفريدة من الرأسمالية التجارية القائمة على السوق الحرة إلى أوربا عبر المدن الإيطالية. ويوضح المؤلف أن المسلمين قد بذلوا جهدا في تكيف أدواتهم التجارية مع تحريم الإسلام للربا، وأن مسلمي القرون الوسطى قد اكتسبوا قوة اقتصادية لأنهم مكيفون ومستوعبون وصائغون رائعون. ويشير المؤلف إلى أنه حيث ما حصل تعارض مع المبادئ الإسلامية فإنهم قد عملوا جاهدين لجعل تلك الأدوات مقبولة من خلال الحيل والمخارج -والمؤلف ينظر إلى هذا بتقدير وإعجاب- التي هي أساسات منطقية قانونية للتوفيق بين المبادئ الأساسية ومتطلبات السوق العصرية.

جاء الجزء الأول من الكتاب تحت عنوان "**الانحطاط المسيحي**" ناقش فيه المؤلف عبر فصل واحد حالة الركود في أوربا المسيحية خلال العصور الوسطى، مبينا الأسباب الحقيقية التي تقف خلف هذا الركود والتبعات السياسية لهذا التحول الاجتماعي الاقتصادي. أكد المؤلف أن بداية العصور المظلمة في أوربا المسيحية لم تكن أبدا نتيجة عوامل خارجية، بل كانت نابعة عن تطورات اجتماعية اقتصادية داخلية، وأن العوامل الدينية قد أسهمت في تسريع انحطاط أوربا، كما أوضح المؤلف أن هذا الانحطاط قد بدأ منذ القرن الثالث الميلادي، أي قبل أربعمئة سنة من ظهور الإسلام. وعليه فقد ركز المؤلف على بيان العوامل الاجتماعية الاقتصادية التي سببت هذا الانحطاط، ثم تحدث عن دور الكنيسة في

ذلك. يشير المؤلف إلى أن ظهور الطاعون والحرب الأهلية والتعديات البربرية قد أضعف البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية في الإمبراطورية فأصبح العمل نادرا للغاية وترك العمال أعمالهم بسبب انعدام الأمن، وتراجعت معظم النشاطات التجارية، إضافة إلى ذلك فإن الضرائب الباهظة التي كانت تفرض لتمويل الجيوش اللازمة لكبح التهديدات الخارجية المتصاعدة كانت عبئا مرهقا زاد الطين بلة، كما أن إنشاء عاصمة جديدة في القسطنطينية قد قسم الإمبراطورية فزاد من وهنها. وينقل المؤلف عبارة أحد مؤرخي سقوط الإمبراطورية الرومانية الذي قال: عوضا عن دراسة أسباب دمار الإمبراطورية الرومانية، علينا أن نستغرب بقاءها كل تلك المدة. أما عن دور الكنيسة فقد أسهب المؤلف في بيان أن التدخل المتزايد للكنيسة في الشؤون الدينية قد سرّع بالنهاية. فالكنيسة كانت من خلال تعاليمها تدعو إلى الفقر المدقع والتعفف وتفضيل الحياة التمسكية التي ترى فيها فضائل رائعة، وتشجع أن كسب مكان في الجنة إنما يكون عبر العيش في تعاسة بائسة على الأرض، فقتلت الكنيسة بذلك روح العمل الحر الفطري في الناس، فتراجع القطاعان الصناعي والتجاري بشكل ملحوظ. وقد تدخلت الكنيسة لسد هذا الفراغ، ولعبت الأديرة دورا مهما في تسيير الشؤون الاقتصادية، وأصبحت الكنيسة غنية على حساب الشعب، ووصل الأمر إلى أن ممتلكات الكنيسة كانت، في وقت من الأوقات، تمثل ثلث أراضي القارة الأوروبية. يقول الكاتب: "إن الكنيسة كانت مؤسسة محلية مهيمنة، وهي التي دمرت طبقة التجار والحرفيين، من خلال تركيزها الشديد على الرغبة في الفقر عند الطبقات الوسطى، ومن خلال تركيزها على فرض التحريم الكنسي للفائدة الرأسمالية... وبالتالي ركزت على منع محفز الربح وجميع الدوافع المالية الأخرى الضرورية لبروز مبادرين محليين". وقد ترتب على كل هذا أن أصبحت الكنيسة المؤسسة الأغنى في أوروبا خلال القرون الوسطى.

خصص المؤلف الجزء الثاني من الكتاب للحديث عن التجارة الإسلامية في العصور الوسطى تحت عنوان "الهيمنة الإسلامية". وقد تضمن هذا الجزء ثلاثة فصول هي الثاني والثالث والرابع.

أوضح المؤلف في الفصل الثاني ما أسماه "الانفجار التجاري الإسلامي خلال العصور الوسطى"، حيث بدأ هذا الفصل مبينا الحاجة إلى فهم عام متعمق للدولة الإسلامية كقوة تجارية خلال العصور الوسطى، وتحدث المؤلف عن أثر إنشاء ما سماه البلدات العسكرية في الدولة الإسلامية - في واسط والبصرة والكوفة والفسطاط - في حصول نشاط تجاري وصناعي كبير، إضافة إلى دور القطاع العام في دعم نمو القطاع الخاص، خاصة من خلال ما عرف بالعتاء - المخصصات المالية للناس - الذي كان له أثر في إيجاد طلب استهلاكي، بل وتكوين رأسمالي إنتاجي أسهم، إلى جانب العدد الكبير من اليد العاملة التي ظهرت مع الفتح الإسلامي، في إيجاد تجارة داخلية وخارجية متسعة. وعليه فقد برز اقتصاد عالمي ديناميكي يقوم على الرأسمال. وإلى جانب ذلك فقد أسهمت الأدوات التجارية المبتكرة في دعم هذا الاتجاه. ثم تحدث المؤلف بالتفصيل عن تطور التجارة الإسلامية في عصر الخلفاء الراشدين وأن الفتح الإسلامي لم يعق استمرارية التجارة بل أمن السوق الآمن لها. ثم تحدث عن تجارة أهل مكة ودور الحج في نموها واتساعها. ثم تحدث عن انتقال التجارة الإسلامية إلى الشمال في عهد الأمويين مما جعل دول شرق المتوسط مركزا تجاريا اقتصاديا للدولة الإسلامية، خاصة بعد ازدياد النفوذ البحري للمسلمين، وقد أكد المؤلف على دور ضبط العملة ودقة العناية بها في تطور ونمو التجارة، بل ووجود طفرة تجارية هائلة مكنت من وجود نشاط صناعي كبير ومتنوع. ويوضح المؤلف أن إصلاحات الخليفة عبد الملك النقدية الحاسمة كانت تعكس مدى الديناميكية والنشاط التجاري آنذاك. ثم تحدث المؤلف عن التجارة في العصر

العباسي وكيف أنها تطورت وانتقل مركز التجارة إلى بغداد التي أصبحت مركز وصل، فمن أسواقها تحركت التجارة الخارجية بجميع الاتجاهات، وقد بين المؤلف كيف أن دار الإسلام في ظل الخلافة العباسية كانت مرتبطة اقتصاديا بشبكة متنوعة من الدروب البحرية والبرية الأساسية أسهمت بتطور شبكة تجارة دولية كبيرة. ثم تحدث عن الفاطميين بعد انهيار الخلافة العباسية وكيف أنهم قادوا البلاد - في مصر - سريعا إلى قمة نجاحها الاجتماعي والاقتصادي والمالي خلال القرون الوسطى.

وفي الفصل الثالث الذي عنوانه المؤلف بـ "التطبيق العملي لعقيدة السوق الحرة الإسلامية" يركز المؤلف الحديث في هذا الفصل عن سبب توسع التجارة الإسلامية، ويبين أن ذلك يعود بصفة أساسية إلى سياسة عدم التدخل التي كانت متبعة بجدية داخل أسواق الدولة الإسلامية خلال العصور الوسطى، وإلى الاعتراف بدافع الربح الذي مثل القوة الفعلية الأولى خلف نجاح التجارة الإسلامية وازدهار مجموعة من الأدوات المالية الإبداعية - على حد تعبير المؤلف - التي تقوم على الشريعة الإسلامية. فقد بين المؤلف أن سعي المسلمين لامتلاك العقارات الخاصة واعتراف الإسلام بدافع الربح في النشاط الاقتصادي كان من أهم المحفزات المالية المنسجمة مع تعاليم الإسلام. ويبين المؤلف كيف أن إقرار الإسلام حرية الأسعار (منع التسعير) والسماح بتقلبها كان عاملا هاما داعما لمبدأ دافع الربح. ثم يتحدث المؤلف عن مسألة الفائدة والدين ويبين أن تحريم الإسلام للفائدة كان يمكن أن يقود إلى فوضى مدمرة في عالم تجاري، مما يجبر ممارسي التجارة على الاختيار بين تحقيق الربح أو الالتزام بالتعاليم الإسلامية، لكن المؤلف يبين أن تركيزا علميا جديا كان مكرسا بالكامل للبحث عن أسس عقلانية من أجل القيام بفعالية -إنما بشكل شرعي- بالعمليات التجارية المربحة، ويبين كيف أن العلماء حاولوا أن يميزوا بين المكسب التجاري

والمكسب الرأسمالي الذي يحمل الفائدة، وأن الإسلام سمح بالزيادة في التجارة دون الدين. ويركز المؤلف على وجود تطور إيداعي عند الفقهاء المسلمين الذين حاولوا شرعياً أن يكونوا فكرة عن كيفية القيام بتجارات قادرة على جمع رأسمال مشترك من أجل تمويل المساعي الاقتصادية البعيدة وواسعة النطاق بشكل مربح أكثر. ثم يتحدث المؤلف بعد ذلك عن بروز كتب الحيل والمخارج في المدرسة الحنفية التي هدفت - كما يقول - إلى وضع أدوات شرعية لبعض الممارسات التجارية وإيجاد تكييفات شرعية لها. ثم تحدث المؤلف عن أنواع الشركات كأساليب تمويلية مشروعة فتحدث عن شركة المفاوضة والعنان والأبدان والوجوه والمضاربة. بعد ذلك تحدث المؤلف عن العمليات المصرفية والأدوات الائتمانية كعامل داعم لتطور التجارة الإسلامية فتحدث عن الشيك والحوالة والسفجة وعن دور الصيارفة في التمويل.

أما الفصل الرابع فقد خصصه المؤلف للتجارة الفاطمية وعنوانه بـ "ازدهار الرأسمالية التجارية في مصر الفاطمية" فتحدث عن دخول الفاطميين مصر خلال القرن الرابع الهجري والثراء الفاحش الذي عاشوا فيه نتيجة الازدهار الناجم عن اتباع سياسة الحرية الاقتصادية في مصر، وبسبب الإبداع في ابتكار أدوات تجارية أساسية، فأصبحت الطبقة التجارية قوة عظمى للنمو الاقتصادي، وكانت التجارة عاملاً حاسماً في نجاح خلفاء الدولة الفاطمية. ويبين المؤلف كيف أن الدولة الفاطمية عملت على تعزيز وتنظيم بعض القطاعات الرئيسية في حركة سوق القطاع الخاص، وقدمت العون المالي والبنية التحتية له. ثم يبين المؤلف أن الرأسمالية التجارية بلغت أقصى كمالها في الدولة الفاطمية بحيث يمكن أن نعتبر أنه أول اقتصاد دولة رأسمالية، وتتمثل مظاهر ذلك في وجود اليد العاملة، والإقرار بالسعي وفق دافع الربح الخاص، وإقرار التملك الخاص للعقار. ويبين أن العصر الفاطمي قد اتسم بوجود نظام قانوني

يحترم الحقوق الفردية لامتلاك العقار الخاص، كما أن الأرباح التي كانت تتحقق كانت ضخمة. ثم تحدث المؤلف عن الإصلاح النقدي عند الفاطميين وكيف أنه أدى إلى توسيع تجارتهم الخارجية. ثم ذكر المؤلف عددا من الآليات والأدوات لاستثمار رأس المال الخاص في ذلك العهد (البيع الآجل، القراض، الأبدان، الحوالة، السفنجة، الصرف، مسك الدفاتر).

جاء الجزء الثالث من الكتاب تحت عنوان "الإسلام والانتعاش المسيحي". وقد تضمن هذا الجزء الفصلين الخامس والسادس.

في الفصل الخامس بعنوان "متطلبات التجارة وتحول أوروبا" يتحدث المؤلف عن بداية الثورة التجارية الأوروبية في القرن الحادي عشر الميلادي (الخامس الهجري) وكيف أن المتطلبات التجارية المتزايدة في الشرق الأدنى (لاسيما مصر الفاطمية) قد عجلت في حصول التحول الاقتصادي في أوروبا، فقد أدت زيادة حاجة الدولة الإسلامية إلى المواد الخام الأوروبية من جهة، وتدفق مجموعة هائلة من السلع معتدلة السعر بواسطة التجارة المعاكسة إلى أوروبا من جهة أخرى، إلى بداية عصر جديد لأوروبا يتسم بالتوسع الاقتصادي. وقد كانت إيطاليا المستفيد الأول من ذلك والتي انتشر منها ذلك التوسع إلى بقية أوروبا. ويبين المؤلف أن فرضية بيرين في ربط انحطاط أوروبا بظهور القوة الإسلامية في المشرق قد تم التشكيك فيها من عدد من أبرز علماء تاريخ العصور الوسطى مثل باينز وموس ولاتوش وغيرهم. لقد بنى بيرين فرضيته على توقف استيراد أوروبا للعديد من السلع الفاخرة من المشرق وذلك بسبب الحظر التجاري الذي سببه المسلمون -كما يقول بيرين-، إلا أنه بالنظر التاريخي المتعمق نجد أن بعض هذه السلع قد توقف استيراده لأسباب أخرى، كما أن بعضها استمر استيراده ولم يتوقف كما يزعم بيرين. بل إن الأدلة كما يذكر المؤلف تؤكد وجود تبادل تجاري نشط بين الشرق وأوروبا خلال القرون الوسطى، صاحبه

تزايد مستمر في نقل أفكار التجارة والإيديولوجيات الاقتصادية الإسلامية (خاصة في العصر الفاطمي) إلى أوروبا (خاصة إيطاليا).

في الفصل السادس الذي كان بعنوان "تحول أوروبا خلال القرون الوسطى: انتصار الأفكار" يوضح المؤلف بناء على ما سبق إثباته، من أن القرون الوسطى شهدت ازدهارًا هائلًا للتجارة الإسلامية مع أوروبا، أن الرأسمالية الناشئة في أوروبا لم تتبعث من تحت الرماد، بل كانت نتيجة تبادل تجاري ضخم مع الدولة الإسلامية سهل نقل بعض الممارسات التجارية الرأسمالية - كما يقول المؤلف - إلى الغرب. وقد أشار المؤلف في هذا الفصل إلى ما حصل من نقل للعديد من المصطلحات والمفردات التجارية - بل والعلمية - إلى الغرب (مثل منقوش، شيك، مخاطرة، فندق، صفر)، ويبين المؤلف أن العديد من الأبحاث قد أثبت أن بعض عناصر الأنظمة القانونية الغربية مأخوذ من نماذج إسلامية. ويتحدث المؤلف أيضا عن نقل الإيديولوجيات التجارية إلى أوروبا، حيث تم تبني مفهوم السوق الحرة ودافع الربح الخاص في أوروبا (خاصة إيطاليا) بعد قرون من الانغماس في فضائل الفقر، ويشير المؤلف إلى كتابات الشيباني والدمشقي وابن خلدون كشواهد على مفهوم السوق الحرة ودافع الربح عند المسلمين. ويبين المؤلف تحت عنوان خاص كيف أن الاقتصاد النقدي الإسلامي قد لعب دورا تحفيزيا هاما في إعادة بناء النظام المالي في أوروبا بعد اطلاق الأوربيين على ميزات العملة القيمة في المعاملات التجارية، وكيف أن جودة النقد الإسلامي قد جعلت عددا من حكام أوروبا يقلدونها عن قصد في الوزن والشكل (بل وفي بعض النقوش العربية) لدعم هيبية عملتهم ودعم التبادل النقدي بين المناطق. ويتحدث المؤلف تحت عنوان خاص في هذا الفصل أيضا عن نقل أشكال من التعاملات التجارية الإسلامية إلى أوروبا، ويركز على عقد المضاربة المشتركة حيث يشير إلى أنه بحلول أواسط القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي حل عقد المضاربة المشتركة بصورة عامة محل قرض الأعمال البحرية الأكثر

بدائية، واعتبر البنية التجارية الأساسية للاستثمار، وكان الشبه كبيراً بين عقود المضاربة المشتركة هذا وسابقتها الإسلامية. ويشير المؤلف إلى القول بأن المصادر الشرعية التي تقوم عليها غالبية معلوماتنا حول القراض تسبق الإشارات الأولى إلى المضاربة المشتركة في الغرب مما يدل على أن التأثير كان من الإسلام إلى المسيحية. كما يذكر المؤلف أن تجار أوروبا قد نسخوا عقد البيع المزدوج الإسلامي وأعطوه اسماً لاتينياً وهو موهاترا المشتق من المصطلح العربي (المخاطرة)، وقد بين المؤلف في أحد الملاحق صورة هذا البيع، ويتضح من تصويره أنه يقصد بيع العينة الذي اعتبره المؤلف إسلامياً ومخرجاً من القرض الربوي. وهكذا يصل المؤلف إلى أن استنتاج أن المضاربة المشتركة والموهاترا قد نشأتا في الغرب لتكييف التجارة المتنامية بسرعة بين إيطاليا والمشرق الإسلامي هو استنتاج صحيح بسبب التشابهات القانونية الشديدة بينها. وتحت عنوان آخر في هذا الفصل "نقل أدوات التجارة الجديدة" يبين المؤلف أن العديد من الأدوات التجارية الأوروبية لها سوابق إسلامية حتى من حيث التسمية، ويشير المؤلف إلى الشيك والكمبيالة وبعض الممارسات التجارية.

أما خاتمة الكتاب فقد ضمنها المؤلف ملخص نتائج هذه الدراسة مشيراً فيها إلى فرضية بيرين ومؤكداً على الدور الإيجابي للتجارة الإسلامية في انتشار أوروبا من العصور المظلمة، ومركزاً على أن فقهاء المسلمين كانوا مبدعين في وضع حلول مبررة بعناية وقائمة على الرأسمال، وأنهم قد استغلوا الرادع الديني لمصلحتهم في صياغة ديناميكية تجارية قوية. وعلى حد تعبير المؤلف في أحد ملاحق الكتاب: "فيما كانت الكنيسة تدعو إلى اتباع نصيحة سانت بول الشهيرة التي يقول فيها: [إما أنه لدينا الطعام والثياب، علينا أن نكتفي، فحب المال هو مصدر كل شر]. كان القانونيون المسلمون يصيغون حلولاً جديدة للتحايل على حظر ديانتهم للربا".

أما الملاحق العشرة للكتاب فبعضها فيها تكرار لما في الكتاب، وبعضها تضمن معلومات إضافية أو تفصيلات مفيدة لم ترد في ثنايا الكتاب.

ملاحظات ختامية

١- الكتاب يمثل قيمة علمية مهمة في دراسة تأثير الحضارة الإسلامية على الحضارة الأوربية الحديثة، بل في قيام الحضارة الأوربية. ومع الاختلاف مع المؤلف في بعض التفصيلات واستخدام بعض الاصطلاحات - في نظري - إلا أن المؤلف استطاع أن يجلي هذا التأثير بشكل علمي قوي.

٢- المؤلف اطلع واستفاد من مجموعة واسعة من الكتب والبحوث المتصلة بالموضوع، وقائمة المصادر لديه غنية جداً، وقد ساعده - فيما يبدو - إجادته للغة العربية على الرجوع إلى المصادر الإسلامية الفقهية والتاريخية والنقل عنها.

٣- وردت لدى المؤلف أخطاء في الفهم الفقهي والإدراك العميق لبعض الموضوعات، ففي ص ٧١ من الكتاب يشير المؤلف إلى أن ثلاثة أرباع الغنيمة للمحاربين، ومن المعلوم أن أربعة أخماسها للمحاربين، كما يخلط بين الغنيمة والفيء فيعتبر أن الغنيمة هي الممتلكات المنقولة والفيء هو العقار. وفي ص ١٣٢ من الكتاب يقول المؤلف: (يعرف الفقيه السرخسي الإقراض التجاري كطلب سوق معاصر جوهرى يتميز بكلية احترافية معينة: الحصول على قروض لاستخدامها في التجارة هو واحد من الأبعاد التبادلية للتجارة التي لا يمكن للتاجر أن يهرب منها... والذي لا يمنح القروض للأخرين لن يحصل عليها حين يحتاج إليها). والحقيقة أن نص السرخسي ليس في الإقراض إنما هو في الإعارة حيث يقول: (الإعارة من تواع التجارة فإن التاجر لا يجد بدا منه... فإن من لا يعير لا يعار عند حاجته) ١١/١٨٠-١٨١. كما يذكر المؤلف ما يسميه بعقد البيع المزدوج الإسلامي، وسماه في الملحق المخاطرة ويقصد به

بيع العينة. واعتبره بيعاً قانونياً (شريعياً) (ص ٣٢٦، ٤٠٩-٤١٠). ولم أتبع كل نقولات المؤلف التي ربما تضمنت أخطاءً مشابهة. ومن جهة أخرى فقد اعتبر المؤلف الحيل والمخارج هي عنصر الإبداع في الإنتاج الفقهي الذي مكن التجارة الإسلامية - على خلاف موقف الكنيسة الأوروبية - من التطور والنماء حيث يقول (ص ٢٢-٢٣): "أينما حصلت صراعات بين هذه المبادئ والتعاليم الإسلامية - مثل مسألة الربا - عملوا جاهدين لجعلها مقبولة عبر كتب الحيل والمخارج، وهي أساسيات منطقية قانونية وضعها علماءهم الدينيون للتوفيق بين المبادئ الأساسية ومتطلبات السوق العصرية. فبهذه الطريقة نجحوا بالمحافظة على المبادئ الاقتصادية القديمة، وفي إغنائها ثم توسيعها عبر ابتكارهم تعزيزات أيديولوجية ديناميكية. تظهر هذه الدراسة أن المسلمين كانوا قادرين على تحقيق إنجازاتهم التجارية الباهرة في القرون الوسطى المبكرة لأنهم كانوا فائقي البراعة في أقلمة عقائد ديانتهم وتركيبها وفق ما يمليه عليهم الواقع الاقتصادي). ويشير إلى بعض الكتب في الحيل (ص ١٣٥) كالكتاب المنسوب إلى محمد بن الحسن الشيباني المسمى المخارج في الحيل، وكذلك كتاب الحيل والمخارج للخصاف، كما يشير إلى بدائع الصنائع للكاساني، والمبسوط للسرخسي، والموطأ للإمام مالك بأنها كتب وردت الحيل في أجزاء منها، ولم يوضح هذا الأجزاء.

٤- يورد المؤلف الأحاديث النبوية بصيغ يصعب أحياناً معها معرفة النص الأصلي للحديث (انظر ص ١٢٤ مثلاً). وكان يمكن للمترجم أن يكون يغطي هذا لو أنه أشار إلى هذه الأحاديث بنصوصها الدقيقة ومصادرها. وينطبق هذا أيضاً حتى على النصوص الفقهية مثل نص السرخسي السابق.

٥ - عدم إدراك المؤلف لطبيعة النظام الاقتصادي الإسلامي بصورة عامة جعله يعتبر أن اعتراف الإسلام بالملكية الخاصة، ومشروعية السعي في طلب الرزق عموماً وطلب الربح الخاص في التجارة على وجه الخصوص، وسياسة عدم التدخل في السوق وتركها حرة، يعتبر أن هذا الاعتراف يجعل النظام الإسلامي شكلاً من أشكال الرأسمالية، ولذلك كان يكرر في الكتاب كثيراً هذا التعبير، بل اعتبر أن النظام الإسلامي يمثل جذور النظام الرأسمالي الأوربي لأن أوربا أخذت منه هذه المبادئ والقيم. حيث يقول المؤلف (ص ٢١): "إن شكلاً من أشكال الرأسمالية التجارية تقدم ببطء، إنما بثبات، في أسواق الدولة الإسلامية". ويقول عن المسلمين إنهم (ص ٢٣): "نقلوا أيضاً نسختهم الفريدة من الرأسمالية التجارية القائمة على السوق الحرة إلى أوربا المسيحية عبر دول المدن الإيطالية في تلك الفترة عينها. بالتالي تجذرت البذور الأولى للممارسة الرأسمالية الحديثة". وهكذا.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقت في عرض الكتاب وأعتذر عن التقصير والحمد لله رب العالمين.